الكلام فى مخصصات المسند اليه والتخصيص فى الاولين
اظهر والمصنف لما اقتصر على التقرير ابتدأ فى
التفصيل ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل البعض
لانه اقرب اليه فى ذلك من بدل الاشتمال وفيه
بحث لان هذه الاحسنية انما تتم لو ذكرا لايضاح
وحده فى عبارة المفتاح كما ذكرا التقرير وحده فى
عبارة المصنف واما اذا اجمع بينهما فلا يتم الا ترجيح
للايضاح حينئذ على التقدير قال وذكر الشيخ فى دلائل
الاعجاز ان النفى اذا دخل الخ اقول هذا الكلام
من الشيخ لا ينافى ما تقرر ان النفى والقيد اذا اجتمعا
فى الكلام فتارة يتوجه النفى الى القيد واخرى بالعكس
لانه مقتضى عبارته توجه النفى الى القيد اذا اعتبر
تقدم الاول على الثانى وهو لا ينافى العكس اذا عكس
قال قلت هذا فى التحقيق ليس من عطف المسند اليه
الخ اقول يعنى ان كلامنا فى عطف المسند اليه حيث
حيث قلنا ان العطف على المسند اليه يفيد تفصيل
المسند والمثال الذى ذكر ليس من عطف المسند
اليه حتى يحصل تفصيل المسند فان المسند اليه فيه
هو الموصول اذ التقدير الذى يأكل ويشرب قائم فيكون
فى الحقيقة من عطف المسند لا المسند اليه ولو سلم انه
من قبيل عطف المسند اليه فلا دلالة فيما ذكر من قوله
او المسند على ان العطف على المسند اليه يلزم ان يكون
لتفصيل المسند بل ان العطف عليه يفيد تفصيل المسند
وذلك لا يقتضى لزوم ذلك قال او التشكيك اى ايقاع
المتكلم السامع فى الشك اقول اورد عليه ان المقصود

من الكلام هو الاعلام دون التشكيك والابهام ورد
بانهما قد يقصد ان لغرض يتعلق به قال ثم التحقيق
ان الفصل قد يكون للتخصيص اقول حاصله ان ضمير
الفصل اذا استعمل ليفيد المعنى بنفسه فلا يفيد الا
قصر المسند على المسند اليه واما اذا استعمل لتأكيد
ما افاده غيره فقد يفيد تأكيد عكسه وبالجملة لا يفيد الفصل
ابتداء قصر المسند اليه على المسند كما ادعى بعض
الناس قال قلت التأكيد ضربان تقدم على نية التأخير الخ
اقول بيان اطلاق التقديم على ما ذكره بين لكن
الشان فى بيان النكتة لهذا التقديم فان النكتة
للمزال لا للقار ولو بالاعتبار فبيان ذلك ان الاصل
فى المرفوعات هو الفاعل والمبتدأ من توابعه ولوازمه
فكانه قيل فكانه لذات المسند اليه من حيث هو
محتمل ان يكون فاعلا ومبتدأ والفاعل فى الاسناد
قلم اختير المبتدأ على الفاعل فمن الوجه فى اذا
عرفت هذا عرفت ان جواب الكشاف تسليمى ويمكن
ان يستخرج مما ذكرنا المنفى وتقريره ان المتكلم
كانه قال لكنه يطلق التقديم على المسند اليه وقد
صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر
للمزال لا للقار ولا شك ان المسند اليه اذا قدم
يكون مبتدأ فيكون قارا لا مزالا فالجواب لا نسلم انه
قار بل مزال نظرا الى الاصل الذى ذكرنا ولو سلم
انه قار لا مزال لكن لا نسلم ان التقديم لا يطلق
عليه فانه ضربان وهذا من الضرب الثانى قال اما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)